أطروحات ورسائل جامعية :

«دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية»

نوقشت بجامعة تيزي وزو بالجزائر (العام الدراسي الجامعي 93/92) أطروحة لنيل درجة دكتوراة الدولة في علوم اللغة العربية للسيد صالح بلعيد، بعنوان (دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية). وتضم الأطروحة بين دفتيها مقدمة وتمهيداً وثلاثة أبواب وخاتمة، إضافة إلى مجموعة من الملاحق، والمسارد، والجداول التوضيحية.

طرح الباحث في مقدمة بحثه فكرة ظهور المؤسسات الثقافية العربية التي جاءت تلبية لمتطلبات اللغة العربية واقعا وإبداعاً، فكراً واصطلاحاً، لمسايرة الركب الحضاري الأممي، والتخصص العلمي الأكثر تفجراً في القرن العشرين. كما تطرق إلى موضوعات لغوية جادة كمسألة تطوير القواعد النحوية والصرفية في اللغة العربية، لجعل هذه اللغة مواكبة للغات الأخرى الحية، و طيّعة لاقتباس ما يمكن اقتباسه من مفاهيم ومصطلحات عالمية ؛ بل وكذلك لمشاركة هذه اللغة في إثراء الفكر العالمي في مجالاته المتعددة.

ومن بين القضايا التي أثارها الباحث كذلك، وسائل الوضع المصطلحي وتطويرها بغية الإسراع في معالجة المصطلحات العلمية المتدفقة علينا بشكل متصل. كما عالج موضوع اللهجات فيما هي واقع يصعب تجاوزه، فحاول تسوية هذا الموضوع بطريقة لا تحط من شأن الفصحى ولا تتهرب من معطيات الواقع.

أمر كهذا، استوجب وجود مؤسسات ثقافية ذات خبرة عالية، عملت على النهوض باللغة العربية من خلال دراسة تراثها وتطويره. وأمام هذه المسؤولية الضخمة، كان لا بد لهذه المؤسسات أن تواجه ما تواجهه من تحديات مصيرية تتمظهر في التحدي اللغوي والعلمي في البناء والصمود، وفي التطور والاستجابة له. وكان على هذه المؤسسات، من أجل ذلك، أن تعمل على رصد المشكلة الرئيسية، ثم الانتقاء التراثي، ووضع استراتيجية لتوحيد آليات المعارف العلمية، واستراتيجية لاكتساب الثقافة، وإنشاء بنوك المصطلحات.

هكذا إذا، أمكن للباحث أن يبرز دور المؤسسات الثقافية في ترقية اللغة العربية والنهوض بها، عبر المحاور التالية :

- تطوير اللغة العربية في تراكيبها وأساليب تعليمها.
- تطوير اللغة العربية بإثرائها بالمفاهيم والمصطلحات العلمية الحديثة.
- تقليص الفوارق بين اللغة الفصحى واللغات المحكية.

ـ استخدام المنهج النقدي لتحديث الفكر التراثي، وتحريره من رواسب عصر الانحطاط.

ـ السعي إلى إدخال المعلوماتية في اللغة العربية.

كما طوف الباحث بعيداً في آفاق دور المؤسسات الثقافية العربية في تحقيق هذه المجالات، عبر التمظهرات التالية :

ـ دور المجامع العلمية واللغوية، مركزاً على جهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في الاهتمام باللغة العربية، وبالتراث اللغوي، ووضع المصطلحات العلمية.

ـ دور المؤسسات الثقافية المنبثقة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مركزاً على جهود مكتب تنسيق التعريب في توحيد المصطلحات، وعنايته بالدراسات المصطلحية والمعجمية، وتحقيق التراث.

ـ دور المؤسسات العربية الأخرى المتخصصة، كمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط المهتم بالتعريب المحلي، وبإثراء العربية بالمصطلحات العلمية المختلفة، وإجراء الدراسات والبحوث اللغوية.

هذا وتنتظم الأطروحة في ثلاثة أبواب :

الباب الأول : بعنوان (الآليات الأساسية لعملية النمو اللغوي)، تحدث فيه الباحث عن أهم عوامل نمو اللغة العربية، والآليات التي ينبغي الاعتناء بها. ويتضمن هذا الباب ثلاثة مواضع مفصلية أساسية، هي : التعريب، والترجمة، والتوليد الدلالي.

أما الباب الثاني (استراتيجية تأصيل التراث وعصرنته) فيشتمل على بعض الأمور اللغوية التي اهتمت بها المؤسسات الثقافية العربية مثل :

ـ الصرف والنحو العربيين.
ـ اللهجات العربية المحلية
ـ إشكالية التلقي

ويتعرض الباحث في الباب الثالث في الأطروحة (قضايا مواكبة العصر) إلى بعض القضايا الحضارية الملازمة للغة العربية كقضايا الاصطلاح العلمي، والخط العربي، فضلا عن تعمقه في تبيان الجهود المبذولة للمؤسسات الثقافية العربية في وضع المصطلح وتوحيده ونشره وإدخال العربية في علم المعلوماتية ويتجسد هذا الباب في ثلاثة فصول هي : المصطلح العلمي أو المعجم العربي، والخطاطة العربية.

وفي خاتمة هذا البحث، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج المستقرأة، وجملة من التصورات أهمها :

ـ ضرورة إحداث المؤسسات والنوادي العلمية، وإنشاء مراكز البحوث والتوثيق، وبنوك المعطيات، ودعم نشاطها العلمي ومتابعته، مشيراً إلى أن وجود هذه المؤسسات يستلزم إجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات الثقافية.

ـ ضرورة تنشيط الاتفاقيات بين المؤسسات ومشاريع البحوث، وتوفير الوسائل اللازمة لعمليات الترجمة والطبع والنشر، وتوزيع الأطروحات، وإعادة النظر في مناهج التدريس، والاهتمام بالكفاءات الثقافية والعلمية المهاجرة وتوفير الشروط الملائمة لعودتها، وتطوير المرافق الثقافية من أبنية وتجهيزات، ووضع العلم في مركز الصدارة تفكيراً وعملا، وإيجاد القواعد العلمية لضمان ممارسة الحرية الفكرية والثقافية الأساسية.